المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
Political Institute For The Preparation Of Youth Leaders

أسباب تراجع الدخل السياحي في عام 2020 وأثر أوامر قانون الدفاع

لجنة السياحة والاثار العامة
مشروع البرلمان الشبابي
٢٠٢١

إعداد :

- ايناس نخلة
- رعد ذيبان
- عبدالله وريكات
- مجد الطنبوز

وزارة الشباب
قراراتنا... مستقبلنا

المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية – وزارة الشباب
www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الأردني حيث يعتبر الأردن أحد أهم مناطق الجذب السياحي في الشرق الأوسط، ووجهة سياحية مميزة ومقصداً للسيّاح والزوّار من مختلف أنحاء العالم طوال السنة وذلك نتيجة : تمتعه بمنتج سياحي متنوع وفريد وأهميته الدينيّة والتاريخيّة ,و تمركزه في مفترق الطرق الواصل ما بين آسيا وأوروبا وأفريقيا فهو بمثابة الجسر الواصل بينهم وكما تتمتع البلاد بتضاريس شديدة التنوع و طقسها المعتدل على مدار العام و تنوع المقومات السياحية، وذلك لتوافر أماكن الجذب السياحي، مثل المواقع الأثرية , التنوع في مجالات السياحة مثل السياحة الثقافية والدينية والترفيهية والعلاجية وسياحة المغامرات، وغيرها , و استقرار أمني، وحسن الضيافة .

وقد حفز هذا النمو العديد من شركات القطاع الخاص الاستثمار في شركاتها وتطوير النظم الالكترونية لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، كما تم تكثيف الاستثمار في التسويق الالكتروني وعبر رحلات المبيعات والمعارض السياحية، حتى باتت كافة المؤشرات السياحية تقود إلى التنبؤ بعام مزدهر سياحيا، و شهد الأردن خلال العام 2019 أعلى مستويات النمو في القطاع السياحي حيث بلغ عدد الزوار 5.360.587 زائر وارتفع الدخل السياحي الى إلى 5.8 مليار دينار أردني.

إلا أن جائحة كورونا COVID-19 أثرت بهذا القطاع الاقتصادي الرائد بشكل سلبي وغير مسبوق وعلى مستوى العالم وذلك نتيجة توقف حركة المطارات عالميا بالإضافة التخوف السياح حول العالم من السفر وزيارة المواقع المكتظة تجنباً للإصابة بعدوى فيروس كورونا.

وقاد أغلقت معظم المطارات والحدود البرية بشكل شبه كامل في الفترة الواقعة بين شهري نيسان وأيار مما أجبر العديد من الشركات حول العالم لتسريح أعداد من موظفيها وتقليص أعمالها تفاديا للانهيار الكامل.

وحيث وضعت هذه الازمة العالمية واحدة من أهم الركائز الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الأردني في دوامة من الخسائر والشكوك ووفقا لتقديرات وزارة السياحة والآثار الأردنية مع نهاية عام 2020 حول خسائر القطاع السياحي فقد تجاوزت 85 ٪ من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للأسف، أن خسائر القطاع السياحي حتى هذه اللحظة كبيرة جدا فقد تم إغلاق ما يزيد عن 100 مكتب سياحي، و 800 مطعم سياحي ومقهى محلي، و 80 ٪ من الفنادق المصنفة من فئة 3 نجوم وما دون، وفقد حوالي 14000 موظف مصادر دخلهم.

فيما أعلنت جمعية وكلاء السياحة والسفر في منتصف آذار الحالي بأن جميع أعضائها سيضطرون الى إغلاق مكاتبهم وتسريح كافة الموظفين في نهاية الشهر إذا لم يتوفر لهم دعم عاجل .

وفي هذه الورقة نتحدث عن أسباب تراجع الدخل السياحي في عام ٢٠٢٠ في الأردن و ذكر فيها ما هو أثر أوامر الدفاع على الاقتصاد الأردني وأبرز التحديات التي تواجه القطاع وخاصة الشباب والعاملين في القطاع تم تبين المشكلة والسياسات الحالية والحلول البديلة التي اتبعتها الحكومة في هذه الموضوعات وإعطاء رأينا كشباب فيها وفي نهاية مع التطرق للرقمنة بدورنا كشباب في تعزيزها وتطويرها من أجل السياحة وتنميتها كما قدمنا مجموعة من التوصيات ابرزها الإسراع في تبني التحولات التكنولوجية على مستوى القطاعين الخاص والعام وإعادة بناء ثقة المسافرين في الأردن كوجهة سياحية بالتعاون مع القطاع الخاص

المقدمة

أثرت جائحة كورونا بشكلٍ سلبي على مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن وكان القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضرراً ، مما أدى لتراجع معدلات النمو الاقتصادي وذلك لأنه القطاع السياحي يعتبر من أهم القطاعات ذات التأثير على الاقتصاد الوطني كما ويعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية مساهمة في النمو العالمي نتيجة ارتباطه المباشر وغير المباشر في العديد من القطاعات الاخرى.

كان الاقتصاد السياحي في حالة تدهور في منطقة الشرق الأوسط والأردن إثر أحداث الربيع العربي ، ولكن الأردن استطاع تحسين اقتصادها السياحي والذي حافظ على نمو مستمر منذ نهاية 2016 وصولا إلى أرقام إيجابية غير مسبوقة مع نهاية 2019 وارتفعت أعداد السياح الوافدين الى المملكة في شهري يناير وفبراير في عام 2020 بنسبة 2.12% و 9.15% على التوالي بالمقارنة في نفس الفترة من عام 2019.

إلا أنه في شهر آذار من عام 2020 بدأت جائحة كورونا في التفشي في العالم و أثرت الجائحة على الاقتصاد الأردني بشكل كبير وكان الجائحة تأثيرا سلبيا على الدخل السياحي الذي يعد من أهم روافد العملة الصعبة في الأردن، ولا شك أن تراجع الدخل السياحي تصدر قائمة المشاكل التي تسببت فيها الجائحة و لذلك كان يجب دراستها ؛ حيث تراجعت قيمة الإيرادات التي تُحولّ للخزينة من القطاع السياحي ، وذلك بسبب الإجراءات التي ارتبطت بأوامر الدفاع فيما يتعلق بالقطاع ، حيث تم إغلاق جميع المرافق المرتبطة بالقطاع السياحي من مكاتب سياحية وغيرها ؛ فقد تم إغلاق ما يزيد عن ١٠٠ مكتب سياحي، مما ادى إلى خفض نسبة الإيرادات المالية ، وانخفاض القيمة السوقية في شركات النقل السياحي والفنادق ومحلات بيع التذاكر والمطاعم السياحية ،كما أثر بشكل كبير على العمالة مما أدى إلى رفع نسبة البطالة فقد تم تسريح حوالي ١٤٠٠٠ موظف.

وخلال هذه الجائحة كان لابد من ان ننظر لدور الشباب في التنمية الإقتصادية بالقطاع السياحي واغلب الشباب حالياً يتجهون نحو استخدام التقنيات الرقمية حيث ان التقنيات الرقمية تُمكِّن شركات السياحة الناشئة من الوصول مباشرةً ولأول مرة إلى الاسواق العالميه وتقدم خدمات للسياح ولو تم التركيز على السياحة الخضراء حيث انها تجذب للمؤسسات السياحية والمشغلين بسبب الضغط الحكومي المتزايد لتحسين الأداء البيئي من خلال اعتماد تقنيات إدارة بيئية فعالة وملموسة.

المحتوى البحثي

بيان المشكلة

أصبح للقطاع السياحي أهمية كبيرة جداً بالنسبة لدول العالم لما شهده من نمواً مستمراً خلال العقود الماضية ، حيث شهد الأردن تقدماً في القطاع السياحي غير ملحوظ وخاصة بعد أن أصبحت مدينة البتراء إحدى عجائب الدنيا السبع الحديثة ، وبحسب وزارة السياحة والآثار فقد شهد الأردن خلال عام ٢٠١٩ أعلى مستويات النمو في القطاع السياحي بحيث بلغ عدد الزوار نحو ٥.٣٦٠.٥٨٧ زائراً وارتفع الدخل السياحي إلى ٤.١.٨.٢ مليون دينار أردني وكان من المتوقع أن تزيد وترتفع بشكل أكبر خلال عام ٢٠٢٠. إلا أن جائحة كورونا التي صدمت العالم كله بشكل غير متوقع أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية بشكل سلبي وغير مسبق وخاصة القطاع السياحي نتيجة لتوقف حركة المطارات عالمياً ،حيث أُغلق المطار لمدة 6 أشهر في 2020 وتخوف السياح حول العالم من السفر تجنباً للإصابة بعدوى فيروس كورونا وكان الأهم من هذا هو صدور أوامر الدفاع الأردنية مع بداية تفشي الجائحة خلال شهر آذار من عام 2020، والتي أعلنت حالة الطوارئ في البلاد وأغلقت جميع المرافق والقطاعات على مستوى الدولة وكان أهمها منع الدخول والخروج من والى الاردن نتيجة إغلاق المطارات ووقف حركة الطائرات هذا ادى الى انعدام في الحركة السياحية وشللها بشكل شبه كلي سواء الخارجية والداخلية وذلك لمنع التجمعات البشرية والاختلاط للسيطرة على وقف انتشار عدوى فيروس كورونا

أسباب تراجع الدخل السياحي في عام 2020 وأثر أوامر قانون الدفاع

، أدى ذلك الى تراجع أعداد السياح الوافدين إلى المملكة بنسبة ٥٩.٢٪ بالمقارنة بشهر آذار عام ٢٠١٩ كما تدنى الدخل السياحي في الأشهر الخمسة الأولى خلال سنة ٢٠٢٠ بنسبة ٤٧.٩٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث انخفض عدد السياح الوافدين نسبة 80%فيما تراجعت إيرادات السياحة 81% في 2020 على أساس سنوي إلى مليار دينار مقارنة بدخل لعام 2019 وذلك بحسب المؤشرات الإحصائية المتعلقة بقطاع السياحة خلال شهر كانون الثاني تشرين الثاني 2019-2020 والصادرة عن وزارة السياحة والآثار استمر إيرادات السياحة بالتراجع ففي الربع الأول من عام 2021 كانت الإيرادات بنسبة 78% على أساس سنوي إلى 175 مليون دينار، و كان للجائحة أثر كبير لارتفاع معدل البطالة حيث أعلنت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الربعي حول معدل البطالة في المملكة للربع الأول من عام 2021 والتي تشير لارتفاع معدل البطالة لـ 25 % جائحة كورونا فاقمت مشكلة البطالة بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن الوباء والاغلاق الكامل لبعض القطاعات الاقتصادية التي أدت إلى صعوبة دخول العاملين الجدد الى سوق العمل ناهيك عن تسريح العديد من العامين في الشركات التي أغلقت أو توقفت عن العمل بسبب الوباء.

أن ارتفاع معدلات البطالة يؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لقانون "أوكن" إذا ارتفعت البطالة بنقطة مئوية واحدة يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الحقيقي بنقطتين مئويتين، وبمعنى آخر إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية واحدة تنخفض معدلات البطالة بنصف نقطة مئوية ، وهنا تكمن صعوبة تخفيض معدلات البطالة في المديين القصير والمتوسط ولا شك أنه كان لقطاع السياحة تأثير في زيادة معدل البطالة حيث فقد حوالي 14000 موظف مصادر دخلهم منهم الادلاء السياحيين الذين بلغ عددهم 1229 دليل حيث كانوا الأكثر تضررا على الصعيد الاقتصادي لأن نظام جمعية الادلاء السياحيين كان يمنع ممارسة الادلاء اي اعمال اخرى من جهة أخرى توقف منتسبي جمعية وكلاء السياحة والسفر عن عملهم بسبب إغلاق المطارات والفنادق والقيود التي فرضتها أوامر الدفاع وكان لهم تأثير سلبي على الدخل القومي خلال الجائحة حيث انهم يعدون من أهم الرافد الأساسي للعملة الصعبة والتي تقرب 14%من الدخل القومي .

-السياسات الحالية

رأينا في أوامر الدفاع التي أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة خلال الجائحة وبعدها حيث اعلنت الحكومة الاردنية حزمة من الإجراءات للتخفيف من أزمة كورونا على قطاع السياحة حيث أعلنت أمر الدفاع 13 وص أمر الدفاع رقم 13 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992:أمر دفاع رقم (13) لسنة 2020 صادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 إنطلاقاً من دور الحكومة في دعم القطاعات التي تضررت بسبب جائحة كورونا وتحديداً القطاع السياحي، ولمساعدة هذا القطاع على تأمين السيولة النقدية وتخفيف الأضرار الواقعة عليه حتى يتمكن من استعادة عافيته، أقرر إصدار أمر الدفاع التالي:

أولاً: يجوز استعادة الكفالات البنكية المقدمة من مكاتب السياحة والسفر وفقا لأحكام نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر الأردنية رقم (114) لسنة 2016 والكفالات البنكية المقدمة من مكاتب الحج والعمرة وفقا لنظام شؤون الحج والعمرة رقم (21) لسنة 2017 والكفالات المقدمة وفقا لأحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (24) لسنة 1973.

ثانيا: يقدم طلب استعادة الكفالات إلى وزارة السياحة والآثار فيما يتعلق بمكاتب السياحة والسفر بفئاتها كافة بما فيها التي تقدم خدمات الحج والعمرة وإلى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية فيما يتعلق بالمكاتب السياحية التي يقتصر عملها على خدمات الحج والعمرة فقط.

ثالثا: على المكتب الذي يرغب في استعادة الكفالة المقدمة منه وفقا لأحكام المادة (27) من قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (24) لسنة 1973، تقديم كفالة عدلية مقدارها (50000) دينار باسم معالي وزير الداخلية بالإضافة لوظيفته وذلك لغاية تاريخ 2020/12/31.

رابعا: تعاد الكفالات وفقا لما يلي:

1- كامل قيمة الكفالة للمكتب الذي لا يوجد بحقه شكاوى من متلقي خدمة او شكاوى تمت تسويتها قبل إعلان العمل بقانون الدفاع.

2- نسبة من قيمة الكفالة للمكتب الذي يوجد بحقه شكاوى من متلقي خدمة أو شكاوى لم تتم تسويتها قبل إعلان العمل بقانون الدفاع ويقرر معالي وزير السياحة والآثار هذه النسبة فيما يتعلق بمكاتب السياحة والسفر بفئاتها كافة بما فيها التي تقدم خدمات الحج والعمرة، ومعالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية فيما يتعلق بالمكاتب السياحية التي يقتصر عملها على تقديم خدمات الحج والعمرة فقط.

خامسا: تلتزم المكاتب المشار إليها في البند (أولا) بإعادة تقديم الكفالات المنصوص عليها في التشريعات الواردة في البند ذاته عند التقدم بطلب تجديد الترخيص في سنة 2021 .

سادسا: يوقف العمل بأي نص ورد في أي تشريع يتعارض مع أمر الدفاع هذا.

على الرغم من كافة الحزم والإجراءات التي قامت فيها الحكومة لحماية قطاع السياحة والمكاتب السياحية والعاملين في هذا القطاع في أمر الدفاع 13 إلا أن هذه الحزم والإجراءات لم تدعم الاقتصاد السياحي حيث ان الكثير من المكاتب السياحية والعاملين في قطاع النقل السياحي تضرروا وتوقفوا عن العمل .

ومن ثم تم اصدار امر الدفاع 14 حيث أقر هذا الأمر لاستحداث برامج الحماية والتمكين حيث ينص أولا : برنامج حماية

1- تستفيد من هذا البرنامج أي من منشآت القطاع الخاص العاملة في قطاعي السياحة والنقل المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، باستثناء المنشآت المملوكة منها بالكامل للحكومة او المؤسسات الرسمية العامة او المؤسسات العامة أو البلديات.

2- مدة الاستفادة من هذا البرنامج ابتداءً من شهر حزيران ولغاية شهر كانون الأول من سنة 2020 .

3- تلتزم المؤسسة بتخصيص ما نسبته (50 %) من أجر المؤمن عليه الخاضع للاقتطاع وبما لا يقل عن (220) دينارا ولا يزيد على (400) دينار عن كل شهر يتم الصرف عنه ، على أن تدفع المنشأة للمؤسسة وقبل الصرف ما نسبته (20 %) من أجر المؤمن عليه الخاضع للاقتطاع وبما لا يزيد على (200) دينار وعلى أن يتم التخصيص من بداية الشهر الذي تقدمت فيه المنشأة بالطلب وعلى أن يتم دفع هذا المبلغ من المؤسسة للمؤمن عليه .

و يعتبر أمر الدفاع 14 من اهم اوامر الدفاع التي أصدرتها الحكومة خلال الجائحة حيث عانى العاملين في القطاع السياحي بسبب الازمة وكانت مطالبهم تتمحور حول توفير ضمان اجتماعي وبعد حدوث الجائحة اتخذت الحكومة قرارا سليما ومنصف بحق العاملين من الناحية الوظيفية من خلال القرار حيث وفر لهم الضمان الاجتماعي .

وأصدر رئيس الوزراء أمر الدفاع 24 سنة الذي يهدف إلى التوسع في تنفيذ برامج المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي(مساعدة وتمكين اقتصادي وحماية) المنصوص عليها في أمر الدفاع (9) و(14) لسنة 2020 صدر الأمر لتخفيف الأعباء الاقتصادية المترتبة على المنشآت في القطاع الخاص التي تأثرت بجائحة كورونا ومساندة للعاملين في القطاعات الأكثر تضررا والمنشآت غير المصرح لها بالعمل .

يشمل هذا البرنامج المتضررين في قطاع السياحة حيث سيخصص لهم 75% من أجورهم الخاضعة للاقتطاع لمدة أقصاها ستة أشهر بدأت من شهر كانون الاول عام 2020 بحيث يتحمل صاحب العمل 50% منها و50% يتحملها البرنامج بشرط لا يقل إجمالي ما يصرف للعامل عن 220 دينار شهريا واذا قل المبلغ المخصص عن ذلك يتحمل البرنامج دفع الفروقات كما يشترط أن لا تتجاوز مساهمة البرنامج في أجر العامل عن 500 دينار شهريا واذا قل ما يدفع للعامل 75% من أجره الخاضع للاقتطاع يتحمل صاحب العمل دفع الفروقات .

أسباب تراجع الدخل السياحي في عام 2020 وأثر أوامر قانون الدفاع

و في تموز 2021 أعلنت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في بيان صحفي صادر عن مركزها الإعلامي أنه تقرر شمول الأدلاء السياحيين بمظلة الضمان الاجتماعي اعتباراً من بداية شهر تموز 2021 وذلك استناداً لنظام الشمول المعدل. أوضحت المؤسسة بأن الأدلاء السياحيين ممن يتم شمولهم بالضمان الاجتماعي يطبق عليهم تأمين إصابات العمل وتأمين الأمومة وتأمين التعطل عن العمل والعجز الطبيعي والوفاة الطبيعية فيما سيتاح لهم الاشتراك بشكل جزئي في تأمين الشيخوخة وفقا لشرائح المعتمدة، هذا بالإضافة إلى خيار الشمول بشكل كامل بالتأمين.

وهنا قامت الحكومة بحماية طرفي المعادلة في العمل صاحب العمل والعامل بحيث انها حمت العالم من خلال الحفاظ على وظيفته وديمومة وجود مصدر دخل له وهو الراتب حيث تكفلت الحكومة بسداد جزء منه ودعمت ايضا صاحب العمل بتخفيف الأعباء عنه بتقليل التكاليف واعطائه حزم لحماية مؤسساته التجارية .صدر أمر الدفاع 29 للتأكيد على دور الحكومة في دعم القطاعات التي تضررت بسبب جائحة كورونا وتحديداً القطاع السياحي، ولمساعدة هذا القطاع على تأمين السيولة النقدية وتخفيف الأضرار الواقعة عليه، ليتمكن من استعادة عافيته.

وتالياً نصه: أمر دفاع **رقم (29) لسنة 2021** صادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992.
انطلاقاً من دور الحكومة في دعم القطاعات التي تضررت بسبب جائحة كورونا وتحديداً القطاع السياحي، ولمساعدة هذا القطاع على تأمين السيولة النقدية وتخفيف الأضرار الواقعة عليه حتى يتمكن من استعادة عافيته، أقرر إصدار أمر الدفاع التالي:

أولاً: يجوز استعادة الكفالات البنكية المقدمة من مكاتب السياحة والسفر وفقاً لأحكام نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر الأردنية رقم (114) لسنة 2016 والكفالات البنكية المقدمة من مكاتب الحج والعمرة وفقاً لنظام شؤون الحج والعمرة رقم (21) لسنة 2017 والكفالات المقدمة وفقاً لأحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (24) لسنة 1973 .

ثانيـاً: يقـدم طلـب اسـتعادة الكفـالات إلـى وزارة السـياحة والآثـار فيمـا يتعلـق بمكاتـب السـياحة والسـفر بفئاتها كافـة بما فيها التـي تقـدم خـدمات الحج والعمـرة، وإلـى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية فيما يتعلق بالمكاتب السياحية التي يقتصر عملها على خدمات الحج والعمرة فقط.

ثالثـاً: 1 - علـى المكتـب الـذي يرغـب فـي اسـتعادة الكفالـة المقدمـة منـه وفقـاً لأحكـام المادة (27) من قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (24) لسنة 1973 تقديم كفالة عدلية مقدارها 50 ألف دينار باسم وزير الداخلية إضافة لوظيفته حتى تاريخ 2021/12/31 .
2 - على المكتب الذي قدم كفالة عدلية وفقاً لأحكام البند (ثالثاً) من أمر الدفاع رقـم (13) لسـنة 2020 باسـم وزيـر الداخليـة إضـافة لوظيفتـه تجديـد هـذه الكفالـة لغايـة تـاريخ 2021/12/31 .

رابعـاً : تعاد الكفالات وفقا لما يلي:1 - كامل قيمة الكفالة للمكتب الذي لا يوجد بحقه شـكاوى مـن متلقـي خدمة أو الشـكاوى التـي تمـت تسـويتها قبـل إعلان العمـل بقـانون الدفاع.
2 -نسبة من قيمة الكفالة للمكتب الذي يوجد بحقه شكاوى من متلقي خدمة أو شكاوى لم تتم تسويتها قبل إعلان العمل بقانون الدفاع، ويقرر وزير السياحة والآثار هذه النسبة فيما يتعلـق بمكاتـب السـياحة والسـفر بفئاتها كافـة بما فيهـا التـي تقـدم خـدمات الحج والعمـرة، ووزيـر الأوقـاف والشـؤون والمقدسـات الإسـلامية فيمـا يتعلـق بالمكاتـب السياحية التي يقتصر عملها على تقديم خدمات الحج والعمرة فقط .

خامساً: تلتزم المكاتب المشار إليها في البند (أولاً) والفقرة (2) من البند (ثالثاً) من أمر الدفاع هـذا بإعادة تقـديم الكفـالات المنصـوص عليها فـي التشـريعات الـواردة فـي البنـد (أولاً) ذاته عند التقدم بطلب تجديد الترخيص في سنة 2022.

سادساً: يوقف العمل بأي نص ورد في أي تشريع يتعارض مع أمر الدفاع هذا.

سابعاً: رئيس الوزراء تمديد العمل بأحكام أمر الدفاع هذا أو تعديل أي من احكامه بموجب بلاغات يصدرها لهذه الغاية.

ثامناً: يلغى أمر الدفاع رقم (13) لسنة 2020.
كان هذا القرار من ناحية القطاع السياحي يصب في مصلحة المكاتب السياحية أكثر من باقي القطاعات كما هو موضح في البند أعلاه

يُعتبر القطاع السياحي من أبرز الصناعات الإقتصادية الفاعلة وأكثرها تنوعاً وشيوعاً بوصفها مصدراً مهماً للدخل القومي لما توفره من فرص حقيقية للشباب , كما أُشير إلى أن الطاقات الشابة من أصحاب الكفاءات المؤهلة والمدربة تعد الرافد الأساسي للقطاع السياحي، ما يسهم في دعم وتطوير المنتج السياحي الوطني و الأمل بصناعة سياحية متطورة بما يعزز الرغبة الحقيقية لدى المستثمر في القطاع.

بالإضافة إلى أن الأردن يحوي حوالي ٢٧ ألف موقع سياحي مما يعني إلى أن هناك ضرورة للتشارك بين القطاع السياحي الخاص مع الأكاديميين في تصميم البرامج والمناهج إلى جانب الانخراط في التدريب العملي وتوفير فرص للعمل، مما يعتبر هذا كأحد الحلول لتخفيض معدلات البطالة للشباب ,لا سيما أن القطاع بحاجة إلى الشباب من كل المستويات التعليمية ويملكون المعرفة المطلوبة والمهارات الضرورية، والشباب قادرون على تقديم الخدمة المميزة والمعلومة السياحية افضل من غيرهم، وبذلك ينبغي تعزيز مفهوم العمل في نطاق السياحة لما له مميزات وحوافز وهو قطاع مميز من حيث الضمان والمال .

والحديث عن الشباب لابد بذكر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي تساهم بالوصول إلى العملاء بسهولة، والتعامل معهم عن كثب، وهو الأمر الذي رفع من معدلات ولائهم للشركات والجهات التي يتعاملون معها بالتسويق السياحي الرقمي لن يكون هناك أي أثر أو حديث عن مستقبل السياحة الرقمية بدون الحديث عن التسويق السياحي، فلئن كان هذا النوع من التسويق أحد الممهدات الكبرى لظهور السياحة الرقمية، فإن مستقبلها موقوف عليه كذلك.

-الحلول البديلة

تم اتخاذ إجراءات لمواجهة الجائحة كحلول بديلة لمحاولة انقاذ القطاع مثل برنامج اردنا جنه تم إطلاقه من قبل وزارة السياحة لتنشيط السياحة الداخلية لتخفيف الأعباء التى وقعت بالاقتصاد السياحي ومساعدة العاملين في القطاع .

كما تم الإعلان عن صندوق المخاطر الحالية التي سببتها الجائحة والمستقبلية التي سوف تواجه القطاع السياحي وتقديم المساعدات المالية والقروض للعاملين به وتم منح الادلاء السياحيين قروض ميسرة من قبل برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة جائحة كورونا ومن خلال البرنامج منح قروض للأدلاء السياحيين بقيمة خمسة آلاف دينار لكلّ واحد منهم، أسوة ببقيّة القطاع السياحي، على أن يتم صرف هذه القروض على شكل دفعات بدل رواتب للأدلاء السياحيين، وذلك بهدف التخفيف من الآثار السلبيّة الناجمة عن جائحة كورونا.

كما تم تخفيض الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية إلى (8%) بدلاً من (16 %)، باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (حيث تبقى كما هي بنسبة 7 %)، بالإضافة إلى تخفيض ضريبة الخدمات من قبل المطاعم السياحية والفنادق لتصبح (5%) بدلاً من (10%)

تحليل وخيارات السياسة

الخيار\البديل الأول			
الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
الإسراع في تبني التحولات التكنولوجية على مستوى القطاعين الخاص والعام	وذلك من خلال دعم أفكار الشباب الريادية المختصة في التطبيقات والمواقع الالكترونية التي تسهل الخدمة للسائح بأقل جهد ووقت	وزارة الاقتصاد الرقمي وزارة السياحة هيئة تنشيط السياحة	شديد الأهمية
تمكين الشباب وتوظيف طاقاتهم في تطوير السياحة	وذلك من خلال دعم شباب المحافظات في برامج تمكين تختص بدورات اللغات وتمكينهم من العمل أدلاء سياحيين بالذات الخريجين الجامعيين	وزارة السياحة جمعية الادلاء السياحيين وزارة الشباب	شديدة الأهمية
تقديم الدعم المستمر لقطاع السياحة والسفر وتوفير حوافز جديدة للحث على تطوير الممارسات المستدامة والمسؤولة.	وذلك من خلال تقديم المنح والقروض التمويلية للمشاريع السياحية	وزارة السياحة القطاع الخاص في السياحة بنك تنمية المدن والقرى المنظمات الدولية	متوسط الأهمية
إعادة بناء ثقة المسافرين في الأردن كوجهة سياحية بالتعاون مع القطاع الخاص	من خلال حملة منظمة يتم من خلالها توفير معلومات مفصلة ودقيقة ويسهل الوصول إليها ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي	وزارة الصحة القطاع السياحي الخاص رواد مواقع التواصل الاجتماعي	متوسط الأهمية

المراجع

- احصائيات وزارة السياحة والاثار
- إحصائيات البنك الدولي المتعلقة بالقطاع السياحي
- أوامر الدفاع خلال جائحة فيروس كورونا في الأردن 2020
- أبحاث المنتدى الاستراتيجيات الوطني .
- تقرير "تأثير كوفيد- 19 على قطاع السياحة في الأردن"، أجرته جمعية الفنادق الأردنية بالتعاون مع شركة إدارة للاستشارات، تموز 2020
- جريدة الرأي، اخبار محلية - انجاز صندوق المخاطر ودعم القطاع ، تاريخ النشر 10 / 12 / 2020
- 2 ارتفاع حجوزات السفر مع أخبار اللقاحات وزيادة التفاؤل لعام 2021 وما بعده – واشنطن بوست، تاريخ النشر 17 / 12 / 2020
- 3 إلى الانتعاش وما بعده - مستقبل السفر والسياحة في أعقاب كوفيد -19 . تقرير مجلس السفر والسياحة العالمي وشركة أوليفر وايمن، 9/2020
- 4 الرأي، اقتصاد – ممثلي السياحة : إجراءات إنقاذ القطاع لم تتناسب وحجم الضرر
- 5 ورقة سياسات | خارطة الطريق لتعافي القطاع السياحي الاردني مابعد كوفيد-19– آذار
- منظمة السياحة العالمية، تقرير كيفية دعم البلدان للتعافي السياحي، ملخص - السياحة وكوفيد 11 ، النسخة الأولى، 7
- إلى الانتعاش وما بعده - مستقبل السفر والسياحة في أعقاب كوفيد- 19 / تقرير مجلس السفر والسياحة العالمي وشركة أوليفر وايمن، 2020/9
- صحيفة الغد، 9 / 12 / 2020- تراجع عدد القادمين من المطارات إلى الأردن بنسبة 76٪.

المراجع

- 16 " الآثار والتحديات التي تواجه قطاع شركات السياحة الوافدة في الأردن" ، مشروع السياحة لتعزيز الاستدامة
الإقتصادية في الأردن والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، أكتوبر
- 2020.
- تقرير "تأثير كوفيد- 19 على قطاع السياحة في الأردن"، أجرته جمعية الفنادق الأردنية بالتعاون مع شركة إدارة
لالستشارات، تموز
- 12 البنك الدولي - نظرة عامة على ألاردني
- 13 المرقاب العربي – تقرير عن وضع كوفيد- 19 في الشرق الأوسط وشمال افريقيا / العدد 11 - تحديث 08 يونيو 2020
- 14 صحيفة الغد – كورونا...المطاعم والفنادق من أكثر القطاعات تضررا / نشر في 2 / 1/
- 9 منظمة السياحة العالمية، بارومتر السياحة العالمية . المجلد 18 . العدد 6 .أكتوبر 2020
- 10 لألمم المتحدة – موجز السياسات: كوفيد- 91 والتحول السياحي، آب 2020
- 11 مجلس السفر والسياحة العالمي -للسفر والسياحة -التأثير االقتصادي العالمي والاتجاهات في 2020 ، يونيو 2020.
- 6 صحيفة الرأي، اقتصاد - ممثلو(السياحة): إجراءات إنقاذ القطاع لم تتناسب وحجم الضرر ، الصادرة بتاريخ 14 / 1/
2021
- 7 القيود المشددة على السفر تؤكد التحديات الحالية للسياحة (org.unwto
- السياحة في ظل الأزمة: خسائر في أشهر الذروة رحمة حسي الإثنين 01 حزيران 2020